

Document: EB 2012/LOT/P.16/Rev.1
Date: 16 December 2012
Distribution: Public
Original: French

A



تمكين السكان الريفيين الفقراء
من التغلب على الفقر

تقرير رئيس الصندوق

بشأن قرضين ومنحة مقترح تقديمها إلى

الجمهورية التونسية من أجل

برنامج التنمية الزراعية الرعوية وتشجيع المبادرات

المحلية في الجنوب الشرقي - المرحلة الثانية

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

نشر الوثائق:

Deirdre McGrenra

مديرة مكتب شؤون الهيئات الرئاسية

رقم الهاتف: +39 06 5459 2374

البريد الإلكتروني: gb_office@ifad.org

الأسئلة التقنية:

منيف نور الله

مدير البرنامج القطري

رقم الهاتف: +39 06 5459 2367

البريد الإلكتروني: m.nourallah@ifad.org

للموافقة

المحتويات

iii	خريطة منطقة البرنامج
iv	موجز التمويل
1	توصية بالموافقة
1	أولاً- السياق الاستراتيجي والأساس المنطقي
1	ألف- التنمية القُطرية والريفية و سياق الفقر
2	باء- الأساس المنطقي والمواءمة مع الأولويات الحكومية وبرنامج الفرص الاستراتيجية القُطرية المستند إلى النتائج
3	ثانياً- وصف البرنامج
3	ألف- منطقة البرنامج والمجموعة المستهدفة
3	ألف- الهدف الإنمائي للبرنامج
4	باء- المكونات/النتائج
5	ثالثاً- تنفيذ البرنامج
5	ألف- النهج
5	باء- الإطار التنظيمي
6	جيم- التخطيط، والرصد والتقييم، والتعلم وإدارة المعرفة
6	دال- الإدارة المالية والتوريد والتسيير
7	هاء- الإشراف
7	رابعاً- تكاليف البرنامج وتمويله وفوائده
7	ألف- تكلفة البرنامج
7	باء- تمويل البرنامج
8	جيم- تحليل موجز للفوائد والجوانب الاقتصادية
8	دال- الاستدامة
9	هاء- تحديد المخاطر وتخفيف أثرها
9	خامساً- الاعتبارات المؤسسية
9	ألف- الامتثال لسياسات الصندوق
9	باء- المواءمة والتنسيق
10	جيم- الابتكارات وتوسيع النطاق

10

دال - الانخراط في السياسات

10

سادسا - الوثائق القانونية والسند القانوني

11

سابعا - التوصية

12

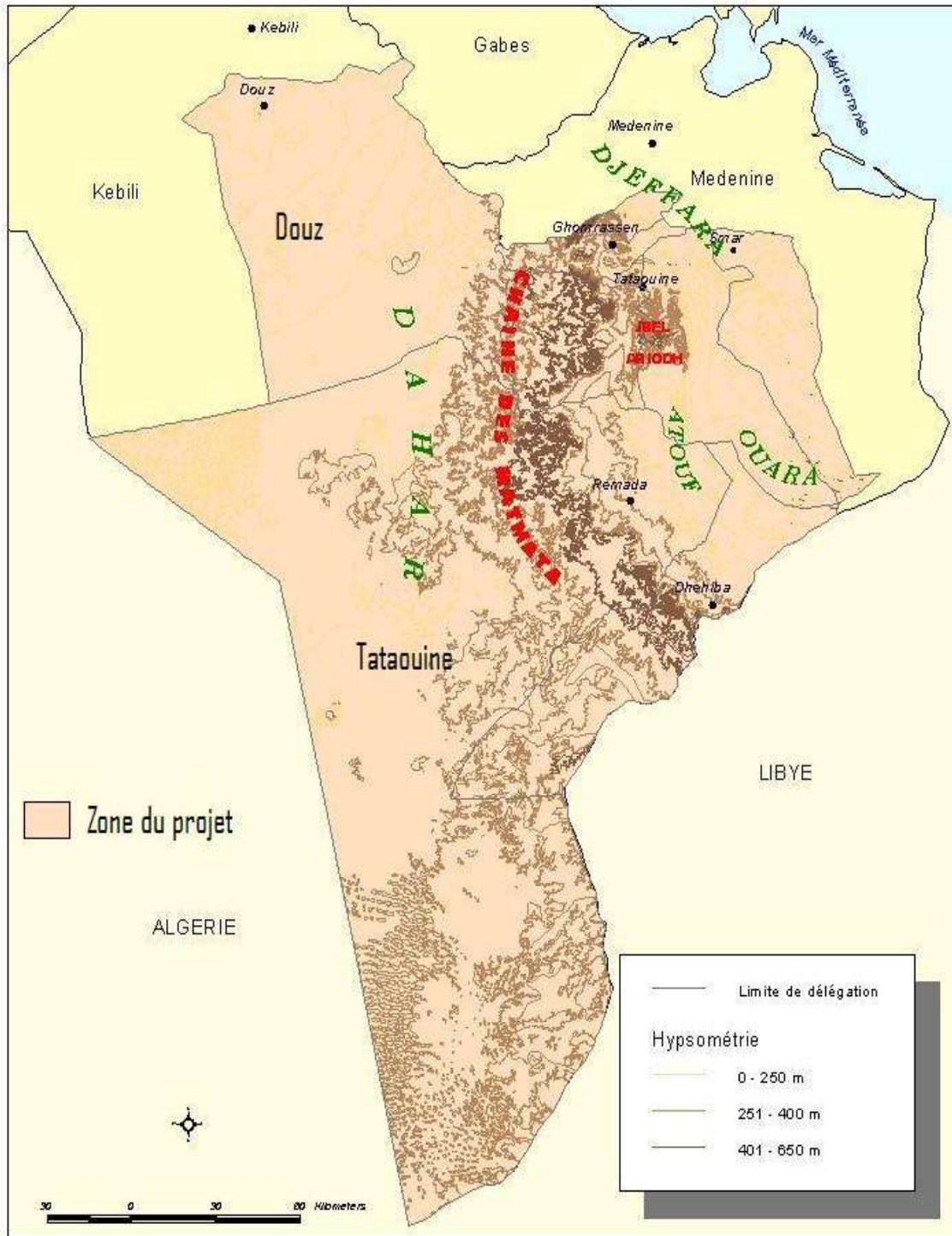
الملحق

اتفاقية التمويل المتفاوض بشأنها

الذيل

الإطار المنطقي

خريطة منطقة البرنامج



إن التسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بتقسيم الحدود أو الترخوم أو السلطات المختصة بها.

المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

الجمهورية التونسية

برنامج التنمية الزراعية الرعوية وتشجيع المبادرات المحلية في الجنوب الشرقي - المرحلة الثانية

موجز التمويل

الصندوق الدولي للاتنية الزراعية	المؤسسة المُبادِرة:
الجمهورية التونسية	المقترض:
وزارة الفلاحة	الوكالة المنفذة:
51.9 مليون دولار أمريكي	التكلفة الكلية للبرنامج:
7.09 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 10.9 مليون دولار أمريكي تقريبا)	قيمة القرض الذي يقدمه الصندوق:
0.32 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 0.5 مليون دولار أمريكي تقريبا)	قيمة المنحة التي يقدمها الصندوق:
مدة القرض 18 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها 3 سنوات، ويتحمل سعر فائدة يعادل سعر الفائدة المرجعي السنوي كما يحدده الصندوق كل ستة أشهر	شروط القرض الذي يقدمه الصندوق:
12.40 مليون يورو (بما يعادل 16.1 مليون دولار أمريكي تقريبا)	قيمة القرض الذي يقدمه حساب الأمانة الإسباني:
مدة القرض 18 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها 3 سنوات، ويتحمل سعر فائدة يعادل سعر الفائدة المرجعي السنوي كما يحدده الصندوق كل ستة أشهر	شروط القرض الذي يقدمه حساب الأمانة الإسباني:
17.2 مليون دولار أمريكي	مساهمة المقترض/المتلقي:
7.3 مليون دولار أمريكي	مساهمة المستفيدين:
الصندوق	المؤسسة المكلفة بالتقدير:
يخضع لإشراف الصندوق المباشر	المؤسسة المتعاونة:

توصية بالموافقة

المجلس التنفيذي مدعو إلى الموافقة على التوصية الخاصة بالتمويل المقترح تقديمه إلى الجمهورية التونسية من أجل برنامج التنمية الزراعية الرعوية وتشجيع المبادرات المحلية في الجنوب الشرقي - المرحلة الثانية، على النحو الوارد في الفقرة 53.

قرضان ومنحة مقترح تقديمها إلى الجمهورية التونسية من أجل برنامج التنمية الزراعية الرعوية وتشجيع المبادرات المحلية في الجنوب الشرقي - المرحلة الثانية

أولاً- السياق الاستراتيجي والأساس المنطقي

ألف- التنمية القُطرية والريفية وسياق الفقر

- 1- **السياق الاقتصادي الوطني.** تونس بلد متوسط الدخل تبلغ مساحته الإجمالية 164 000 كيلومتر مربع. ويطغى على ثلاثة أرباع هذه المساحة مناخ جاف. وفي عام 2011،¹ بلغ عدد السكان الذي ينمو بمعدل سنوي قدره 1.14 بالمائة، 10.65 مليون نسمة، منهم 50.2 بالمائة من النساء، في حين بلغ معدل البطالة عام 2011 نسبة 18.3 في المائة (15 بالمائة للرجال، و27.4 بالمائة للنساء).
- 2- **الفقر الريفي.** في عام 2011، بلغ وسطي معدل الفقر على المستوى الوطني بما يقدر بـ 24.7 بالمائة. ويخفي هذا المعدل الواسع تفاوتات كبيرة محلية وإقليمية تتعلق بالوصول إلى الخدمات الاجتماعية. فالأقاليم التي تقع داخل البلاد تعاني من الحرمان مقارنة بتلك التي تقع على طول الساحل. وتبلغ أعلى مستويات الفقر بين السكان الريفيين الذين يشكلون ثلث إجمالي تعداد التونسيين.
- 3- يعتبر الفقر الريفي نتيجة لانعدام التوازن الإقليمي لجهة البنى الأساسية الرئيسية، ووسائل الإنتاج، وبخاصة فيما يتعلق بالوصول والتعليم والصحة والعمالة والدخل والإسكان ووسائل المواصلات. إضافة إلى ذلك، تعيق العوامل التالية تنمية القطاع الزراعي، وهو المصدر الرئيسي لدخل السكان الريفيين: (1) الأنشطة الريفية غير الفلاحية التي تعاني من سوء التنويع؛ (2) محدودية الوصول إلى الخدمات المالية الريفية؛ (3) عدم كفاية حصول السكان الريفيين على البنى الأساسية والخدمات الرئيسية؛ (4) ضعف منظمات السكان الريفيين الذين يفتقرون إلى التدريب والدعم الذي يحتاجونه لتولي المسؤولية عن تنميتهم.
- 4- أدت الأحداث الاجتماعية السياسية التي وقعت في 14 يناير/كانون الثاني 2012 إلى إدراك الحكومة للتحديات والقضايا المتأصلة في محاربة الفقر. وتبنت الحكومة استراتيجية جديدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تستند إلى توازن التنمية بين الأقاليم والحد من التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية. ووضعت قائمة بالأقاليم التي

¹ مؤتمر صحفي للمعهد الوطني للإحصاء، نوفمبر/تشرين الثاني 2011.

سنتظى بالأولوية في تمويل المشروعات الإنمائية. وقد أجرت الحكومة استعراضا للإطار الناظم للتمويل الصغرى، نظرا لأثره على الدخول وخلق فرص العمل، وبخاصة في المناطق الريفية.

باء- الأساس المنطقي والمواءمة مع الأولويات الحكومية وبرنامج الفرص الاستراتيجية الفُطرية المستند إلى النتائج

5- تتماشى توجهات الإدارة الجديدة حول التنمية الريفية، إضافة إلى إدارة الموارد الطبيعية والبيئة ومكافحة التصحر بصورة كاملة مع أهداف البرنامج. وتعد ولايتا تطاوين وقبلي، حيث سينفذ البرنامج، ولايتان ريفيتان وفلاحيان على العموم، ورعويتان على وجه الخصوص. وتعد المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بالفقر والبطالة لهما الأسوأ على المستوى الوطني، حيث أن الموارد الطبيعية في هاتين الولايتين تتدهور، وتعتبر من أكثر الولايات العشر التي تعتبرها الحكومة التونسية جديرة بأن تحظى بالأولوية في التنمية الريفية.

6- لذلك اختار الصندوق، بالتشاور مع الحكومة، تمويل هذا البرنامج الذي يعد المرحلة الثانية من برنامج التنمية الزراعية الرعوية وتشجيع المبادرات المحلية في الجنوب الشرقي، والمقصود هو البناء على الإنجازات التي حققتها هذا البرنامج. وقد اشترك في تمويل المرحلة الأولى من البرنامج كل من الصندوق، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية خلال الفترة 2003-2010، وتتبع المرحلة الجديدة تمويلا مؤقتا لنفس البرنامج الجاري تنفيذه حاليا على مدى سنتين (2012-2013).

7- وفيما يتعلق بالأثر، فقد استفاد جميع الذين يعيشون في منطقة البرنامج من الإنجازات والنتائج التي حققتها المرحلة الأولى منه. وقد أوصى تقرير استكمال البرنامج بإعداد مرحلة ثانية منه لتعظيم القيمة المضافة الفلاحية، والفلاحية الرعوية، وغير الفلاحية، وحماية الموارد الطبيعية، وتعزيز نماذج الإدارة الوطنية وتوسيع نطاقها للمراعي الخاصة والمشاع التي تغطي حوالي ثلث المساحة السطحية للبلاد. وقد أوصى التقرير أيضا بتبني نهج التنمية الفلاحية المتكاملة في المرحلة الثانية التي ستجمع ما بين الأنشطة الفلاحية الحرجية الرعوية والأنشطة غير الفلاحية، مع خدمات قريبة، على نطاق استراتيجي هام وله أثر على ديناميكية التنمية المحلية. وقد تم أخذ هذه التوصية بعين الاعتبار في تصميم أدوات التدخل وطرائقه، وفي وضع الترتيبات المؤسسية في المرحلة الثانية من البرنامج.

8- وستضيف مشاركة الصندوق في تمويل البرنامج قيمة كبيرة له باعتباره سيؤدي بصورة مباشرة إلى زيادة كبيرة في دخول السكان الريفيين المستهدفين. وبموجب هذا البرنامج سيدعم الصندوق وزارة الفلاحة في تشذيب نهجها وطرائقها للتدخل في نظم إيكولوجية فلاحية مشابهة.

9- سيعمل البرنامج باتساق وثيق مع برنامج منحتي الصندوق الجاريتين، وخاصة مشروع زراعة الصون المستندة إلى الحبوب والإنتاج الحيواني، وبرنامج دعم منظمات المزارعين المقرر له أن يبدأ في عام 2013 (انظر الفقرة 46).

ثانيا- وصف البرنامج

ألف - منطقة البرنامج والمجموعة المستهدفة

10- **منطقة البرنامج.** يتعلق البرنامج المقترح تمويله بصورة مشتركة من قبل الحكومة والصندوق بمنطقة جغرافية تضم جميع أراضي ولاية تطاوين ومعتمدية دوز القديمة في ولاية قبلي. وقد غطى البرنامج في مرحلته الأولى نفس المنطقة، إلا أن هذا البرنامج الجديد سوف ينفذ أنشطة أكثر كثيفا للوصول إلى عدد أكبر من المستفيدين. وتعد هذه المنطقة أساسا منطقة رعوية توفر بشكل حصري أراضي المراعي للمجترات الصغيرة، إلا أنها تتمتع بإمكانية محلية فيما يتعلق بإمكانياتها الكبيرة من الموارد المائية التي تسمح بتنوع الفلاحة المرورية التي تربط بين زراعة الأشجار، ومحاصيل البستنة القابلة للتسويق، والمحاصيل العلفية.

11- **استراتيجية الأهداف.** تنطلق استراتيجية الأهداف في تونس إلى المستويات الثلاثة التالية: (1) أولا، المستوى الجغرافي، أي أن الصندوق سيرسي تدخلاته وفقا لمناطق الأولوية التي وضعتها الحكومة في المناطق الإيكولوجية الفلاحية التي تتصف بأعلى معدلات انتشار الفقر؛ (2) وضمن هذه المناطق، يتمثل المستوى الثاني في المجتمع المحلي حيث ستكون معايير الاختيار هي الفقر والضعف والالتزام بالنهج التشاركي؛ (3) المستوى الثالث الذي يكمن في استهداف أفقر أفراد المجتمعات المختارة من خلال تصميم أنشطة تستجيب لاحتياجاتهم. وتتماشى منطقة المرحلة الثانية من البرنامج واستراتيجيته بصورة كاملة مع هذا النهج بمستوياته الثلاثة.

12- **المجموعة المستهدفة.** يتألف السكان المستهدفون من هذا البرنامج من جميع أولئك الذين يعيشون في المنطقة والذين يمارسون فلاحا المحاصيل والإنتاج الحيواني، أي 66 000 شخص (200 أسرة). وتمثل النساء ما بين 30 و60 في المائة من جميع المشاركين اعتمادا على نمط النشاط. وأما مجموعات السكان الذين سيتم استهدافهم بصورة مباشرة من قبل أنشطة البرنامج المتنوعة فهم مربي الحيوانات الصغيرة، وأصحاب الحيازات الصغيرة التي لا تتجاوز حيازاتهم ثلاثة هكتارات من الأراضي المرورية (84 بالمائة من إجمالي المزارع)، والمعدمين، والنساء والشباب الذين يتمتعون بالمؤهلات المطلوبة للتفكير في مشروعات تخلق أنشطة مدرة للدخل والمشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم.

ألف - الهدف الإنمائي للبرنامج

13- **الهدف الإجمالي.** يتمثل الهدف الإجمالي من البرنامج المقترح في الإسهام ضمن إطار السياسة الوطنية الخاصة بالتنمية المحلية واستراتيجية الصندوق في تونس في تحسين ظروف العيش والحد من الفقر بين السكان الريفيين في منطقة البرنامج.

14- **الأهداف المحددة.** أما الأهداف المحددة للبرنامج فهي التالية: (1) تحسين إدارة وإنتاجية أراضي المراعي الخاصة والمشاع والقطاعات الفرعية ذات الصلة؛ (2) تحسين إدارة وإنتاجية نظم الفلاحة المرورية والبلعية والقطاعات الفرعية ذات الصلة؛ (3) تنوع مصادر الدخل وتوسيع فرص العمالة للمجموعات المحرومة - الشباب والنساء؛ (4) جعل المجتمعات المحلية تمسك بزمام تدميتها الخاصة.

15- **النتائج المتوقعة.** يتوقع لتنفيذ المكونات الثلاثة أن تؤدي إلى النتائج التالية: (1) تحسين الإدارة التشاركية للمراعي؛ (2) زيادة عدد الوحدات العلفية التي تنتجها المراعي؛ (3) زيادة إنتاج اللحوم وقيمة المنتجات الثانوية الحيوانية؛ (4) زيادة الإنتاج الفلاحي والإنتاجية الفلاحية في المناطق المروية والبلعية؛ (5) تحسين البنى الأساسية للطرق لتيسير تدفق الإنتاج الحيواني والنباتي، وفتح فضاء للاستثمار الخاص، وتحسين رفاهية وظروف عيش السكان الريفيين؛ (6) تنويع الدخول وفرص العمالة من خلال خلق أنشطة مدرة للدخل؛ (7) تعزيز قدرات وأساليب منظمات الفلاحين على المستوى القاعدي لتمكينها من الأخذ بزمام تميمتها الخاصة؛ (8) تعزيز قدرات الموارد البشرية المساهمة في تنفيذ البرنامج.

باء- المكونات/النتائج

16- **المكونات.** سعيًا لتحقيق أهدافه، سينفذ البرنامج المكونات الثلاثة التالية: (1) التنمية الفلاحية الرعوية؛ (2) الترويج للمبادرات الاقتصادية المحلية وفرص العمالة؛ (3) الدعم المؤسسي.

17- يستند اختيار المكونات الثلاثة إلى الاهتمام بإدماج وتكامل التدخلات التي تربط بين تحسين المراعي والتنمية المحصولية والحيوانية، وخلق فرص العمل والأنشطة المدرة للدخل، وخاصة في مناطق المنتجات والأصول المحلية، وتعزيز المنظمات القاعدية للمستفيدين. ويعتبر مثل هذا التكامل السبيل الوحيد لتوليد ديناميات تنمية مستدامة متوازنة ويمكن الإبقاء عليها ذاتيا. ويتوجب أن يؤدي تنفيذ هذا البرنامج إلى تخفيف أثر هام اقتصادي واجتماعي وبيئي ومؤسسي.

18- **المكون ألف:** اتخاذ الإجراءات لزيادة إنتاجية المراعي؛ تحسين الإنتاج الفلاحي الحيواني والنباتي منه على كل من الأراضي المروية والبلعية، وتعزيز البنى الأساسية والرعية وحمايتها.

19- أما الأنشطة الرئيسية بموجب هذا المكون فهي: (1) تحسين المراعي وإدارة نقاط سقاية الحيوانات؛ (2) إعادة الإعمار وتوسيع وخلق الحيازات المروية وتعزيز نظم الفلاحة على الأراضي المروية؛ (3) أعمال صون التربة والمياه؛ (4) توسيع مزارع الأشجار؛ (5) تحسين إدارة القطعان والصحة الحيوانية؛ (6) دعم تزويد المنتجات المحلية بالمصقات.

20- **المكون باء:** اتخاذ إجراءات الترويج للمبادرات الاقتصادية المحلية التي تنطرق للشباب والنساء والذين سيتم دعمهم لإنشاء مشروعاتهم الصغيرة والمتوسطة الحجم وللوصول إلى التمويل الضروري والذين سيستفيدون من المساعدة المقدمة لهم لتنفيذ وإدارة مشروعاتهم.

21- الهدف من هذا المكون هو تنويع مصادر الدخل والترويج للعمالة والحد من الفقر من خلال إنشاء أنشطة مولدة للدخل ومشروعات صغيرة ومتوسطة.

22- وأهم الأنشطة تحت هذا المكون هي التالية: (1) إجراء دراسات عن قطاعات فرعية واعدة، سواء منها الفلاحية وغير الفلاحية؛ (2) تدريب المروجين للأنشطة المولدة للدخل والمشروعات الصغيرة والمتوسطة؛ (3) دعم أولئك المروجين الذين ييسرون الوصول إلى التمويل من خلال المؤسسات المالية ومساعدتهم على تنفيذ مشروعاتهم وتسويق منتجاتهم.

- 23- **المكون جيم:** بناء قدرات المنظمات القاعدية للمستفيدين لمساعدتهم على أخذ زمام تدميتهم وتعزير قدرات الوكالات الرئيسية المنفذة للبرنامج لضمان الفعالية وكفاءة التنسيق والإدارة.
- 24- أهداف هذا المكون هي التالية: (1) رفع سوية المهارات والكفاءات التي تتمتع بها المنظمات القاعدية وتزويدها بالموارد الضرورية؛ (2) تعزيز قدرات الموظفين الذين يساهمون في تنفيذ وتنسيق البرنامج تقنيا ومنهجيا وتنظيما.
- 25- الأنشطة الرئيسية تحت هذا المكون هي التالية: (1) تدريب أعضاء مجالس إدارة مجموعات التنمية الفلاحية وموظفيها؛ (2) تزويد هذه المنظمات بالموارد والمرافق المجتمعية والمعدات وتطوير المنتجات المحلية وأدوات العمل؛ (3) تعيين الموارد البشرية اللازمة لدعم الهيئات التوجيهية للبرنامج وتوفير الموارد اللوجستية؛ (4) تطوير وتنفيذ استراتيجية لإيصال منجزات البرنامج.

ثالثا- تنفيذ البرنامج

ألف- النهج

- 26- ستتخذ المرحلة الثانية من البرنامج المقترح باتباع نهج تنمية المجتمعات المحلية الذي يفسح المجال للجميع بمشاركة فعالة مع كل التجمعات المعنية. ولهذه الغاية، سوف يتم تعزيز النهج التشاركي في تخطيط وتنفيذ أنشطة البرنامج التي تمت المبادرة بها بنجاح خلال المرحلة الأولى من خلال استمرار إشراك ممثلي السكان المعنيين، وسيكون تعزيز الشعور بملكية المستفيدين من منجزات البرنامج من خلال ممثلهم المهنيين الاجتماعيين السبب الرئيسي لتنفيذ هذا البرنامج.

باء- الإطار التنظيمي

- 27- **التنسيق.** ستوفر لجان التنسيق التي ستنشأ على المستويات الأربعة الوطني وشبه الإقليمي والإقليمي والمحلي تنسيق البرنامج. وتضم هذه اللجان ممثلين مهنيين اجتماعيين عن المستفيدين.
- 28- **إدارة البرنامج.** ستوفر إدارة البرنامج: (1) على المستوى المركزي، المديرية العامة للتمويل والاستثمار والمنظمات المهنية في تونس التابعة لوزارة الفلاحة؛ (2) على المستوى الإقليمي، لجان التنمية الفلاحية الجهوية التي ترفع تقاريرها إلى الوزارة مع وحدتين للجنة التوجيهية للبرنامج في كل منهما، (3) على المستوى المحلي، الوحدات الإرشادية في المناطق التي تعتبر منظمات للتنمية الفلاحية المحلية ترفع تقاريرها إلى لجان التنمية الزراعية الجهوية. وتتمتع هذه المنظمة بما يكفي من خبرة ومعرفة ضروريتين اكتسبتها خلال المرحلة الأولى من البرنامج التي تم تنفيذها بصورة مرضية للغاية.
- 29- **الشراكات.** تعد الشراكات واحدة من المبادئ الأساسية في تصميم البرنامج. ونتيجة لذلك سوف يتم إرساء عدة شراكات مع المؤسسات العامة وشبه العامة والخاصة لأغراض تنفيذ البرنامج.

جيم - التخطيط، والرصد والتقييم، والتعلم وإدارة المعرفة

30- **التخطيط.** منذ المرحلة الأولى، استخدمت خطة التنمية التشاركية كأداة رئيسية لتخطيط أنشطة البرنامج، وسوف يتم تحديثها خلال المرحلة المؤقتة التي ستتمولها بصورة مشتركة الحكومة التونسية والصندوق. وسوف تتم برمجة هذه الأنشطة من خلال إعداد خطط العمل والميزانيات السنوية التي ستطورها وحدة اللجنة التوجيهية للبرنامج لكل منطقة من مناطق التدخل بناء على خطة التنمية التشاركية السنوية المتفق عليها مع المنظمات التي تمثل السكان.

31- **نظام الرصد والتقييم.** سيوفر نظام الرصد والتقييم ما يلي: (1) رصد الإنجازات المادية والمالية وآثارها؛ (2) تقييم النتائج من وجهة نظر الفعالية ومستوى الإنجازات المادية والكفاءة والنتائج المتحققة نسبة إلى التكلفة والأثر (النتائج المتحققة فيما يتعلق بالإيفاء بأهداف البرنامج وتحسين ظروف العيش وظروف الإنتاج والإنتاجية ومخرجات البرنامج؛ (3) رصد الصرف؛ (4) توفير المؤشرات المطلوبة على المستويات المختلفة لنظام إدارة النتائج والأثر²؛ وفيما يتعلق باستراتيجية الاستهداف التي يبنها البرنامج، وخصوصاً بالنسبة للنساء، يجب تفصيل جميع البيانات حسب الجنس.

32- **توليد وجمع المعارف والابتكارات.** أدت المرحلة الأولى من هذا البرنامج إلى إنتاج سلسلة من الابتكارات والمعارف التي ستستفيد منها المرحلة الثانية، وتحاول توسيع نطاقها. كذلك تتطوي المرحلة الثانية على العديد من الابتكارات التي ستولد بدورها معارف هامة يمكن نشرها بين جميع الشركاء في البرنامج (وهي لجان التنمية الفلاحية الجهوية، والوحدات التوجيهية للبرنامج، واتحاد الغرف التجارية، والرابطات، والمستفيدين، إلخ). ويمكن تكرار هذه الابتكارات في أقاليم أخرى من البلاد وتقاسمها مع مشروعات أخرى.

33- سيوفر البرنامج ما يلزم للنشر باستخدام حلقات العمل والندوات الدراسية وموقع على شبكة الإنترنت يتم إنشاؤه خصيصاً لهذا الغرض. وسوف يضم هذا الموقع الوثائق من أنواع مختلفة: نصوص وصفية ورسائل وصور وتقارير مرحلية وغيرها من التقييمات، ونصوص ووثائق الرصد ولوحات أجهزة القياس وغيرها من البيانات الإحصائية. كذلك سيتم النشر من خلال نشر وتوزيع الوثائق والمنشورات والمطويات والأقراص المدمجة الخاصة بالبرنامج.

34- وبالإضافة إلى ذلك، سيتم تطوير وتنفيذ استراتيجية الاتصالات الابتكارية بإنجازات البرنامج بالشراكة مع محطة الإذاعة المحلية.

دال - الإدارة المالية والتوريد والتسيير

35- **نظام الإدارة المالية وتدفق الأموال.** لضمان استلام المقترض للمبالغ الضرورية لتغطية متطلبات البرنامج بأسلوب يتسم بالتوقيت السليم، سوف تتدفق الأموال من خلال دائرتين مختلفتين كما تنص عليه اتفاقية التمويل وذلك من خلال حساب معين وتسديد مباشر. وسيتم فتح حسابين معينين في البنك المركزي التونسي للقرض والمنحة على التوالي، وسيداران بنفس الطريقة. وفي كلتا الحالتين، ستقوم المديرية العامة للتمويل والاستثمار والمنظمات المهنية التي ستفوضها وزارة الفلاحة بإعداد طلبات السحب وإرسالها إلى الصندوق بما يتماشى مع

² سيتم استخدام نتائج المسوحات التي أجريت في سياق إعداد تقرير الإنجاز للمرحلة الأولى من البرنامج كخط أساس للمرحلة الثانية.

إجراءات الصندوق. وستقوم الوحدات التوجيهية للبرنامج بمسك حسابات منفصلة عن عمليات البرنامج. وستعد هذه الوحدات واتحاد الغرف التجارية القوائم المالية الخاصة بأنشطة البرنامج. وستضمن الإمسك بالحسابات لتتماشى مع الممارسات والإجراءات الحكومية التي يقبلها الصندوق.

36- **مراجعة الحسابات.** بما يتفق مع المعايير والإجراءات الموضوعية في المبادئ التوجيهية لمراجعة حسابات مشروعات الصندوق، سوف يضمن المقترض مراجعة حسابات البرنامج كل عام من قبل منسق مالي من وزارة المالية يقبله الصندوق. وسوف يرسل للصندوق نسخة من تقرير المراجعة في غضون ستة أشهر من انتهاء السنة المالية. وسوف تترافق تقارير المراجعات المرخصة ببيان اتساق لأنظمة المحاسبة والضوابط الداخلية التي تتبعها الوكالة المنفذة، إضافة إلى رأي منفصل عن كشوفات الإنفاق والحسابين المعينين. وسوف يتضمن التقرير أيضا رأيا عن الإجراءات الخاصة بالتوريد التي يمولها البرنامج.

37- **التوريد.** يتماشى نظام التوريد في تونس مع المبادئ الأساسية للمبادئ التوجيهية للتوريد في الصندوق، وهي تتضمن المنافسة المفتوحة، والمساواة، وعدم الانحياز، والنزاهة، والشفافية، وحسن التسيير، وإجراءات محاربة الفساد. وكقاعدة، سوف يتم التوريد بأسلوب استدرج العطاءات المفتوح. إلا أنه ولتعزيز التسيير، وبالإضافة إلى المشاركة الفعالة للمستفيدين من برمجة النشاط إلى قبول الأعمال، سيتم إيجاد موقع على شبكة الإنترنت تنشر عليه جميع العقود المبرمة بموجب هذا البرنامج.

هاء - الإشراف

38- سوف يشرف الصندوق على هذا البرنامج إشرافا مباشرا، وسترسل شعبة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا بعثات إشراف سنوية، بمساهمة الممثلين عن وكالة التعاون الإسبانية والحكومة التونسية. وسيتم إيلاء اهتمام خاص بمعايير الأهلية في أنشطة البرنامج فيما يتعلق باستهداف السكان الفقراء والنساء والشباب. ويمكن أن يرسل الصندوق بعثات أخرى لرصد البرنامج.

رابعا - تكاليف البرنامج وتمويله وفوائده

ألف - تكلفة البرنامج

39- تقدر التكلفة الإجمالية للبرنامج بحدود 51.9 مليون دولار أمريكي (77.9 مليون وحدة حقوق سحب خاصة). وتبلغ تكاليف الأساس 45.1 مليون دولار أمريكي (67.6 مليون وحدة حقوق سحب خاصة)، أي ما يعادل 87 بالمائة من إجمالي التكاليف، في حين تصل الطوارئ المادية والسعرية إلى 6.8 مليون دولار أمريكي أو 13 بالمائة من إجمالي التكاليف، و 15 بالمائة من تكاليف الأساس. في حين تمثل النفقات الاستثمارية 86.4 بالمائة من تكاليف الأساس، والنفقات التشغيلية 13.6 بالمائة.

باء - تمويل البرنامج

40- سينفذ البرنامج على مدى ستة سنوات. أما مصادر تمويله فهي: الصندوق، وحساب الأمانة الإسباني، بما يعادل 27.5 مليون دولار أمريكي، أو 53 بالمائة من إجمالي التكاليف على النحو التالي: قرض من الصندوق بما يعادل 10.9 مليون دولار أمريكي؛ وقرض من حساب الأمانة الإسباني بما يعادل 16.1 مليون دولار أمريكي؛

ومنحة من الصندوق بما يعادل 0.5 مليون دولار أمريكي. أما الحكومة التونسية فستسهم بمبلغ 17.2 مليون دولار أمريكي (33 في المائة) في حين سيسهم المستفيدون بـ 7.3 مليون دولار أمريكي (14 في المائة).

الجمهورية التونسية
برنامج التنمية الزراعية الرعوية وتنشيط المبادرات المحلية في الجنوب الشرقي- المرحلة الثانية
المكونات بحسب الجهات الممولة
(بالدولارات الأمريكية)

الرموز والضرائب	الصحة الصحية (مستفيدون بالضرائب)	التق الأجنبي	%	المبلغ الإجمالي المبلغ	%	المستفيدون المبلغ	%	الحكومة المبلغ	%	قرض حساب الأمم المتحدة الإقليمي المبلغ	%	منحة الصندوق المبلغ	%	قرض الصندوق المبلغ		
1 818 169	8 129 054	753 651	20.6	10 700 873	-	-	59.7	6 393 247	19.2	2 056 515	-	-	21.0	2 251 112	الف - التنمية للفلاحة الرعوية	
2 074 830	6 478 004	3 897 756	24.0	12 450 590	29.0	3 611 689	24.2	3 009 304	-	-	-	-	46.8	5 829 597	1- زيادة إنتاجية المراعي العاصية والمشاع	
3 320 285	10 303 429	4 895 501	35.6	18 519 215	-	-	24.2	4 472 659	75.8	14 046 556	-	-	-	-	2- زيادة الإنتاجية للفلاحة	
7 213 284	24 910 486	9 546 907	80.2	41 670 678	8.7	3 611 689	33.3	13 875 209	38.6	16 103 071	-	-	19.4	8 080 709	3- تعزيز البنى الأساسية ومساندتها	
157 437	4 838 517	202 503	10.0	5 198 457	70.9	3 685 426	3.0	157 437	-	-	-	-	26.1	1 355 594	باء- الترويج للمبادرات الاقتصادية المحلية بقرص المنحة	
210 468	939 853	204 623	2.6	1 354 944	-	-	50.0	677 308	-	-	-	7.7	103 665	42.4	573 971	جيم- الدعم المؤسسي
519 299	2 415 249	797 334	7.2	3 731 882	-	-	66.7	2 490 999	-	-	-	10.3	383 253	23.0	857 630	1- الدعم المؤسسي الجمعي
729 767	3 355 102	1 001 957	9.8	5 086 826	-	-	62.3	3 168 307	-	-	-	9.6	486 918	28.1	1 431 601	2- تعزيز إدارة البرنامج المجموع الفرعي
8 100 489	33 104 106	10 751 367	100.0	51 955 961	14.0	7 297 115	33.1	17 200 954	31.0	16 103 071	0.9	486 918	20.9	10 867 903	التكليف الإجمالي	

جيم - تحليل موجز للفوائد والجوانب الاقتصادية

41- **الفوائد الاقتصادية الرئيسية.** (1) سيتم توليد فوائد اقتصادية رئيسية للبرنامج من خلال تحسين إنتاجية المراعي والمساهمة في تلبية متطلبات الثروة الحيوانية من الأعلاف؛ (2) تحسين مردودات المحاصيل المروية؛ (3) زيادة وسطي الهامش الإجمالي لعمليات الفلاحة المروية؛ (4) زيادة دخول المستفيدين من الأنشطة المولدة للدخل ومن المشروعات المتوسطة والصغيرة الحجم في هذه المنطقة؛ (5) تعزيز قدرات المستفيدين بواسطة التدريب؛ (6) زيادة فرص العمالة في المنطقة؛ (7) تخفيض تكاليف المعاملات مع وصول أفضل لمناطق الإنتاج؛ (8) تحسين الظروف المعيشية للسكان المستهدفين برفع سوية البنى الأساسية الرئيسية وبخاصة الطرقات الريفية ومياه الشرب.

42- **عوائد البرنامج.** يبلغ معدل العائد الاقتصادي للبرنامج بحدود 15.7 بالمائة. (أما التكلفة الفرصة البديلة لرأس المال فهي 11 بالمائة). في حين يظهر تحليل الحساسية إلى أن هذا المعدل لا يتسم بحساسية كبيرة للتغيرات في التكاليف أو الفوائد أو تأخير التنفيذ.

دال - الاستدامة

43- سيتم الحصول على استدامة منجزات البرنامج من خلال: (1) تعزيز لقدرات وسائل المنظمات القاعدية والتي تعمل كجهة وصل بين البرنامج والمستفيدين، إضافة إلى إدارة جميع منجزات البرنامج والإبقاء عليها؛ وستضمن مشاركة هذه المنظمات في كل خطوة من تنفيذ البرنامج تمكينها من استلام الأنشطة بعد إنجاز البرنامج؛ (2) الإبقاء على جودة التحسينات المدخلة، وبخاصة في مجال اتفاقيات الصيانة مع الوكالات الحكومية والمنظمات المهنية الاجتماعية على المستوى القاعدي؛ (3) تمويل الإجراءات الرامية إلى خلق الأنشطة المدرة للدخل، والمشروعات الصغيرة المتوسطة التي توفر ما يلزم من معايير الاختيار على أساس الجدوى الاقتصادية واستدامة المشروعات الممولة؛ (4) خطط لإدارة مراعي على أساس تشاركي، وبخاصة فيما يتعلق بتبويرها.

هاء- تحديد المخاطر وتخفيف أثرها

44- تتمثل المخاطر الرئيسية التي يتعرض لها البرنامج مع إجراءات التخفيف منها المخطط لها فيما يلي: (1) خطر تغير المناخ الذي سيتم التطرق إليه من خلال تصميم نموذج أفضل لإدارة المراعي ورفع كفاءة نظم الري، وتبني تقنيات توفير المياه وتطوير النماذج الإنمائية الملائمة للترويج للمحاصيل التي تستهلك كميات أقل من المياه، والتي تعد جيدة التأقلم مع مناخ المنطقة، وتطوير خطة لإدارة الري، إضافة إلى تنفيذ أعمال صون التربة والمياه؛ (2) خطر الإفراط في استغلال المراعي، والذي يمكن التخفيف عنه من خلال تطوير إدارة رشيدة تشاركية وخطط للتشغيل؛ (3) خطر تملح التربة المروية والذي سيتم التطرق إليه من خلال اختيار المناطق المروية على أساس معدل التملح فيها، واختيار المحاصيل المقاومة للملوحة، وإعداد خطط رشيدة لتطوير وإدارة الري وخطط ورصد جودة المياه.

خامسا - الاعتبارات المؤسسية

ألف - الامتثال لسياسات الصندوق

45- يتماشى البرنامج كليا مع الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2011-2015 ومع استراتيجيات الصندوق بشأن تغير المناخ وإدارة المعرفة والابتكار، وسياساته حول البيئة والموارد الطبيعية، والمشروعات الريفية، والتمويل الريفي، والاستهداف.

باء - المواءمة والتنسيق

46- سيسعى الصندوق لتنسيق ومواءمة تدخلاته مع تلك التي تجريها: (1) وكالة التعاون الإسبانية حول دعم التنمية الريفية والفلاحية؛ (2) الوكالة الألمانية للتعاون الدولي وجميع الجهات المانحة الأخرى العاملة في منطقة البرنامج حول إدارة الموارد الطبيعية والقضايا البيئية؛ (3) الوكالة الفرنسية للتنمية والوكالة الألمانية للإقراض وإعادة التعمير حول إصلاح قطاع التمويل الصغري. وسينشئ البرنامج أيضا صلات مع برنامجين آخرين ينفذهما المركز الدولي للزراعة البيولوجية في الأراضي المالحة والمركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة³ حيث توجد عوامل تآزر متعددة. وإضافة إلى ذلك فإنه سيستفيد من نتائج برنامج ملوحة المياه الذي يجريه المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة. وسوف يعمل البرنامج بصورة وثيقة مع برنامج دعم منظمات المزارعين في أفريقيا (PAOPA، 2009-2017) الذي يهدف إلى تعزيز القدرات المؤسسية لمنظمات المزارعين الإقليمية والوطنية في أفريقيا والذي تموله المفوضية الأوروبية والصندوق والوكالة السويسرية للتعاون والتنمية، والوكالة الفرنسية للتنمية.

³ المركز الدولي للزراعة البيولوجية في الأراضي المالحة، برنامج التأقلم مع تغير المناخ في البيئات الهامشية في آسيا الغربية وشمال أفريقيا من خلال التنوع المستدام لإنتاج المحصولي والحيواني؛ والمركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة: زراعة الحفظ المتكاملة للإنتاج المحصولي والحيواني لأغراض التكثيف المستدام للنظم القائمة على الحبوب في شمال أفريقيا وآسيا الوسطى.

جيم - الابتكارات وتوسيع النطاق

47- الابتكارات. تتمثل الابتكارات الرئيسية للبرنامج في السياق التونسي فيما يلي: (1) الإدارة التشاركية للمراعي؛ (2) إدخال توليد الطاقة الشمسية لرفد الكهرباء؛ (3) مشاركة القطاع الخاص (المشروعات الصغيرة والمتوسطة) في صيانة المعدات؛ (4) دعم وضع اللاصقات على المنتجات المحلية؛ (5) اختيار المشروع في إطار الترويج للمبادرات الاقتصادية المحلية المستندة إلى وجهة النظر المتكاملة لتنمية القطاعات الفرعية؛ (6) التعاقد من الباطن للأنشطة الإرشادية وتلزيماها إلى القطاع الخاص؛ (7) تطوير وتنفيذ استراتيجية اتصالات تتمركز حول إنجازات البرنامج.

48- التوسع. المقصود بالمرحلة الثانية من البرنامج توسيع التدخلات والإنجازات التي خرجت بها المرحلة الأولى وتكثيف الإجراءات من خلال تجميعها بصورة أكثر كثافة في منطقة المشروع بهدف الوصول إلى عدد أكبر من المستفيدين. وفي مرحلة لاحقة سوف يمكن توسيع نطاق نتائج المشروع أولا في الأقاليم المجاورة، وبعدها على المستوى الوطني.

دال - الانخراط في السياسات

49- سوف يكون البرنامج بمثابة المنتدى المرجعي لمساعدة الحكومة التونسية على إغناء استراتيجيتها لتنمية المراعي، وبالتالي المساهمة في تحسين النهج وطرائق العمل في هذه المجالات. وسيتم عقد مشاورات في إطار حوار السياسات مع الحكومة حول أربعة موضوعات: (1) إضفاء الطابع المؤسسي على طرائق تشغيل المراعي؛ (2) تعبئة وإدارة موارد المياه في النظم الإيكولوجية المعنية؛ (3) إضفاء الطابع المؤسسي على التكامل وأي إمكانية للدمج بين التدخلات وهيكل المنظمات التي يمثلها السكان؛ (4) طرائق الدعم المالي وغير المالي لمروجي الأنشطة المولدة للدخل والمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

سادسا - الوثائق القانونية والسند القانوني

50- ستشكل اتفاقية التمويل بين الجمهورية التونسية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية الوثيقة القانونية لتمديد التمويل المقترح للمقترض/المتلقي. وترفق نسخة من اتفاقية التمويل المتفاوض بشأنها كملحق بهذه الوثيقة.

51- والجمهورية التونسية مخولة بموجب القوانين السارية فيها سلطة تلقي تمويل من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومن حساب الأمانة الإسباني، من خلال الصندوق بوصفه وصيا على حساب الأمانة الإسباني.

52- وإني مقتنع بأن التمويل المقترح يتفق وأحكام اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وسياسات الإقراض ومعاييرها في الصندوق.

سابعا - التوصية

53- أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على التمويل المقترح بموجب القرار التالي:

قرر: أن يقدم الصندوق إلى الجمهورية التونسية قرضاً بشروط عادية تعادل قيمته سبعة ملايين وتسعين ألف وحدة حقوق سحب خاصة (7 090 000 وحدة حقوق سحب خاصة)، على أن يخضع لأية شروط وأحكام أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأحكام الواردة في هذه الوثيقة.

قرر أيضاً: أن يقدم الصندوق إلى الجمهورية التونسية منحة تعادل قيمتها ثلاثمائة وعشرين ألف وحدة حقوق سحب خاصة (320 000 وحدة حقوق سحب خاصة)، على أن تخضع لأية شروط وأحكام أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأحكام الواردة في هذه الوثيقة.

قرر أيضاً: أن يقدم حساب أمانة المرفق الإسباني للتمويل المشترك لأغراض الأمن الغذائي إلى الجمهورية التونسية قرضاً من خلال الصندوق بصفته مديراً لحساب الأمانة الإسباني بشروط عادية تعادل قيمته اثني عشر مليوناً وأربعمائة ألف يورو (12 400 000 يورو)، على أن يخضع لأية شروط وأحكام أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأحكام الواردة في هذه الوثيقة.

كانايو نوانزي

رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

Accord de financement négocié:

"Programme de développement agro-pastoral et de promotion des initiatives locales du Sud-Est-Phase II (PRODESUD-II)"

(Négociations conclues le 6 décembre 2012)

Numéro du prêt:

Numéro du don:

Numéro du prêt du Fonds fiduciaire:

Nom du Programme: Programme de développement agro-pastoral et de promotion des initiatives locales du Sud-Est-Phase II ("le Programme")

La République Tunisienne ("l'Emprunteur")

et

Le Fonds international de développement agricole ("le Fonds" ou "le FIDA")

et

Le Fonds fiduciaire du mécanisme de cofinancement espagnol pour la sécurité alimentaire ("le Fonds fiduciaire")

(désigné individuellement par "la Partie" et collectivement par "les Parties")

conviennent par les présentes de ce qui suit:

Préambule

ATTENDU QUE par accord de prêt entre l'Emprunteur et le Fonds (ci-après dénommé "l'Accord de prêt PRODESUD") en date du 8 octobre 2002 (Prêt No. 593-TN), le Fonds a consenti à accorder à l'Emprunteur un prêt d'un montant en principal de quatorze millions cent mille Droits de tirage spéciaux (DTS 14 100 000) pour contribuer au financement du "Programme de développement agro-pastoral et de promotion des initiatives locales du Sud-Est" ("PRODESUD") décrit en annexe 1 de l'Accord de prêt PRODESUD;

ATTENDU QUE par accord de financement entre l'Emprunteur et le Fonds en date du 28 mai 2012 (Prêt No. L-I-865-TN et Don No. G-I-C-1340-TN), le Fonds a consenti à accorder à l'Emprunteur un financement relais comprenant un prêt d'un montant en principal de deux millions cinq cent cinquante mille Droits de tirage spéciaux (DTS 2 550 000) et un don d'un montant en principal de trois cent cinquante mille Droits de tirage spéciaux (DTS 350 000) pour contribuer au financement du PRODESUD décrit en annexe 1 de l'Accord de prêt PRODESUD;

ATTENDU QUE le présent Programme s'insère dans le cadre de la poursuite des activités du PRODESUD;

ATTENDU QUE le Fonds a accepté d'accorder un prêt et un don à l'Emprunteur pour contribuer au financement du Programme, conformément aux modalités et conditions établies dans le présent Accord;

ATTENDU QUE le Conseil d'administration du Fonds, à sa centième session, a approuvé l'établissement d'un Fonds fiduciaire du mécanisme de cofinancement espagnol pour la sécurité alimentaire ;

ATTENDU QUE le Conseil d'administration a approuvé en même temps que le Fonds fiduciaire conclue un accord d'emprunt avec le Royaume d'Espagne, par l'intermédiaire du FIDA agissant, en qualité de gestionnaire du Fonds fiduciaire (ci-après dénommé "le Gestionnaire");

ATTENDU QUE le Royaume d'Espagne et le Fonds, en sa qualité de Gestionnaire, ont signé un accord d'emprunt le 28 décembre 2010;

ATTENDU QU'il résulte, notamment, de ce qui précède que le Fonds fiduciaire a accepté d'accorder un prêt du Fonds fiduciaire à l'Emprunteur pour contribuer au financement du Projet, conformément aux modalités et conditions établies dans le présent Accord;

EN FOI DE QUOI, les Parties conviennent par les présentes de ce qui suit:

Section A

1. Le présent accord comprend l'ensemble des documents suivants: le présent document, la description du Programme et les dispositions relatives à l'exécution (annexe 1), le tableau d'affectation des fonds (annexe 2) et les clauses particulières (annexe 3).
2. Les Conditions générales applicables au financement du développement agricole en date du 29 avril 2009 et leurs éventuelles modifications postérieures ("les Conditions générales") sont annexées au présent document, et l'ensemble des dispositions qu'elles contiennent s'appliquent au présent accord. Aux fins du présent accord, les termes dont la définition figure dans les Conditions générales ont la signification qui y est indiquée.
3. Le Fonds accorde à l'Emprunteur un prêt et un don et le Fonds fiduciaire un prêt du Fonds fiduciaire (l'ensemble constituant "le financement"), que l'Emprunteur utilise aux fins de l'exécution du Programme, conformément aux modalités et conditions énoncées dans le présent accord.
4. Pour les besoins du présent Accord, le terme "Emprunteur" s'applique également à la République Tunisienne en tant que bénéficiaire du don.

Section B

1. A. Le montant du prêt du Fonds est de sept millions quatre-vingt-dix mille Droits de tirages spéciaux (DTS 7 090 000) (équivalent approximativement à 10,9 millions d'USD).
- B. Le montant du don du Fonds est de trois cents vingt mille Droits de tirages spéciaux (DTS 320 000) (équivalent approximativement à 0,5 million d'USD).
- C. Le montant du prêt du Fonds fiduciaire est de douze millions quatre cent mille Euros (EUR 12 400 000) (équivalent approximativement à 16,1 millions d'USD).

2. Le prêt du Fonds libellé en Droits de tirages spéciaux est accordé à des conditions ordinaires. Les prêts consentis à des conditions ordinaires supportent un taux d'intérêt annuel sur le montant de l'encours en principal égal au taux d'intérêt de référence du FIDA, exigible chaque semestre dans la monnaie de paiement du service du prêt. Le prêt du Fonds comporte un délai de remboursement de dix-huit (18) ans dont un différé d'amortissement de trois (3) ans à compter de la date à laquelle le Fonds a déterminé que toutes les conditions générales préalables aux retraits sont remplies.
3. Le prêt du Fonds fiduciaire libellé en Euros est accordé à des conditions ordinaires. Les prêts consentis à des conditions ordinaires supportent un taux d'intérêt annuel sur le montant de l'encours en principal égal au taux d'intérêt de référence du FIDA, exigible chaque semestre dans la monnaie de paiement du service du prêt. Le prêt du Fonds fiduciaire comporte un délai de remboursement de dix-huit (18) ans dont un différé d'amortissement de trois (3) ans à compter de la date à laquelle le Fonds a déterminé que toutes les conditions générales préalables aux retraits sont remplies.
 4. a) La monnaie de paiement au titre du service du prêt du Fonds est la monnaie de l'Union monétaire européenne ("l'Euro").
 - b) La monnaie de paiement au titre du service du prêt du Fonds fiduciaire est l'Euro.
5. L'exercice financier de l'Emprunteur débute le 1^{er} janvier et prend fin le 31 décembre de chaque année civile.
6. Le remboursement du principal et le paiement des intérêts du prêt du Fonds sont exigibles le 1^{er} avril et le 1^{er} octobre.
7. Le remboursement du principal et le paiement des intérêts du prêt du Fonds fiduciaire sont exigibles le 1^{er} avril et le 1^{er} octobre.
8. Un compte désigné du prêt du Fonds libellé en Euro (€), destiné à recevoir les fonds provenant du prêt du Fonds est ouvert au nom de l'Emprunteur auprès de la Banque Centrale de Tunisie.
9. Un compte désigné du prêt du Fonds fiduciaire libellé en Euro (€), destiné à recevoir les fonds provenant du prêt du Fonds fiduciaire est ouvert au nom de l'Emprunteur auprès de la Banque Centrale de Tunisie.
10. Un compte désigné du don libellé en Euro (€), destiné à recevoir les fonds provenant du don est ouvert au nom de l'Emprunteur auprès de la Banque Centrale de Tunisie.
11. L'Emprunteur fournit des fonds de contrepartie aux fins du Programme pour un montant équivalent à dix-sept millions deux cents mille Dollars des États-Unis (USD 17 200 000) correspondant à la prise en charge totale des droits, impôts et taxes afférents aux dépenses du Programme, ainsi qu'à la contribution de l'Emprunteur à la rémunération du personnel du Programme et autre frais de fonctionnement et une partie variable des coûts d'investissements du Programme.

Section C

1. L'agent principal du Programme est le Ministère de l'Agriculture de l'Emprunteur.
2. Les autres parties au Programme sont les partenaires concernés par sa mise en œuvre et plus particulièrement: l'Office de l'élevage et des pâturages (« OEP »), l'Agence de vulgarisation et formation agricole (« AVFA »), l'Agence foncière agricole (« AFA »),

l'Office de développement du Sud (« ODS »), les Bureaux régionaux de l'emploi et du travail indépendant (« BRET I »), la Banque tunisienne de solidarité (« BTS »), les Directions régionales des affaires sociales (« DRAS »), les Directions régionales de l'Équipement (« DRE »), les Directions régionales du tourisme (« DRT »), les délégations régionales de la Culture et de l'Artisanat, l'Institut des régions arides (« IRA »), les groupements de développement agricole ("GDA") et les autres organisations professionnelles des agriculteurs et de la société civile.

3. La date d'achèvement du Programme est fixée au sixième anniversaire de la date d'entrée en vigueur du présent accord.

Section D

Le Fonds assure l'administration des prêts et du don et la supervision du Programme.

Section E

1. Les éléments suivants constituent des motifs supplémentaires de suspension du présent accord:

- a) Les cadres principaux du Programme, soit les Coordonnateurs du Programme et le personnel des Unités de pilotage du Programme ("UPP") ont été retirés du Programme sans l'assentiment du Fonds.
- b) Le Manuel de procédures ou l'une de ses dispositions, a été suspendu, résilié en tout ou partie, a fait l'objet d'une renonciation ou de toute autre modification sans le consentement préalable du Fonds et le Fonds considère que ces événements ont eu ou auront, vraisemblablement, un effet préjudiciable grave sur le Programme.

2. Les éléments suivants constituent des conditions additionnelles préalables aux décaissements:

- a) Le compte désigné du prêt du Fonds, le compte désigné du prêt du Fonds Fiduciaire et le compte désigné du don ont été ouverts.
- b) Les fonds de contrepartie pour la première année ont été inscrits dans la loi de finances de l'Emprunteur.

3. Le présent accord est soumis à la ratification de l'Emprunteur et entrera en vigueur à la date où le Fonds reçoit l'instrument de ratification. Le Fonds notifiera à l'Emprunteur la date de l'entrée en vigueur de l'accord de financement par écrit.

4. Toutes les communications ayant trait au présent accord doivent être adressées aux représentants dont le titre et l'adresse figurent ci-dessous:

Pour l'Emprunteur:

Ministre de l'Investissement
et de la Coopération internationale
de la République Tunisienne
Ministère de l'Investissement
et de la Coopération internationale
98, Avenue Mohamed V
1002 Tunis-Belvédère
Tunisie

Pour le Fonds:

Président
Fonds international de développement agricole
Via Paolo di Dono, 44
00142 Rome, Italie

Pour le Fonds fiduciaire du mécanisme de
cofinancement espagnol pour la sécurité
alimentaire:

Président du Fonds international
de développement agricole
En sa qualité de Gestionnaire du Fonds fiduciaire
du mécanisme de cofinancement espagnol pour
la sécurité alimentaire
Fonds international de développement agricole
Via Paolo di Dono, 44, 00142 Rome, Italie

Le présent accord a été établi en langue française en six (6) exemplaires originaux, trois (3) pour le Fonds et trois (3) pour l'Emprunteur.

POUR LA RÉPUBLIQUE TUNISIENNE

[Nom du Représentant autorisé]
Ministre de l'Investissement
et de la Coopération internationale
de la République Tunisienne

Date: _____

POUR LE FONDS INTERNATIONAL DE DÉVELOPPEMENT AGRICOLE

Kanayo F. Nwanze
Président

Date: _____

POUR LE FONDS FIDUCIAIRE DU MÉCANISME DE COFINANCEMENT ESPAGNOL
POUR LA SÉCURITÉ ALIMENTAIRE

Kanayo F. Nwanze
Président du Fonds international
de développement agricole
En sa qualité de Gestionnaire du Fonds fiduciaire
du mécanisme de cofinancement espagnol pour
la sécurité alimentaire

Date: _____

Annexe 1

Description du Programme et Dispositions relatives à l'exécution

I. Description du Programme

1. *Population cible.* Le Programme s'adressera en priorité à un groupe cible constitué de l'ensemble des habitants dans la zone géographique constituée par le Gouvernorat de Tataouine et les Délégations de Douz Nord et de Douz Sud du Gouvernorat de Kébili ("la zone du Programme") exerçant dans les domaines de l'agriculture et de l'élevage. La zone du Programme compte une population rurale d'environ 66 000 personnes (13 200 ménages), réparties entre environ 29 unités socio-territoriales cartographiées comme telles par le Programme ("UST"). Les femmes représenteront entre 30% et 60% de la population cible selon le type d'activités. Les populations qui seront directement ciblées par les différentes activités du Programme comprennent les petits éleveurs, les petits agriculteurs disposant d'un maximum de 3 ha en irrigué, les sans terre ainsi que les jeunes et les femmes ayant les qualifications requises pour monter des projets au titre de la création d'activités génératrices de revenus («AGR») et de petites et moyennes entreprises («PME»).

2. *Finalité.* Le Programme a pour finalité de contribuer, dans le cadre de la politique nationale de développement local et de la stratégie d'intervention du FIDA en Tunisie, à l'amélioration des conditions de vie et à la réduction de la pauvreté de la population rurale dans la zone du programme.

3. *Objectifs.* Les objectifs du Programme sont les suivants: i) l'amélioration de la gestion et de la productivité des parcours collectifs et privés et des filières associées; ii) l'amélioration de la gestion et de la productivité des systèmes de production pluviale et irriguée, et des filières associées; iii) la diversification des sources de revenu et l'augmentation des possibilités d'emplois des catégories défavorisées (jeunes et femmes); et iv) la prise en charge par les communautés concernées de leur auto-développement.

4. *Composantes.* Les actions du Programme sont groupées en trois composantes: A) développement agro-pastoral; B) promotion des initiatives économiques locales et de l'emploi; et C) appui institutionnel.

4.1. Composante A: Développement agro-pastoral.

Elle consiste à mettre en œuvre des actions visant l'amélioration de la productivité des parcours, l'amélioration de la production agricole dans ses deux volets de production végétale et de production animale, en sec et en irrigué, et le renforcement des infrastructures de base pastorales et de protection. Les principales activités de la composante consistent en ce qui suit: i) l'amélioration pastorale et l'aménagement de points d'eau pastoraux; ii) la réhabilitation, l'extension, la création de périmètres irrigués et l'intensification des systèmes de mise en valeur en irrigué; iii) la réalisation de travaux de conservation des eaux et des sols; iv) l'extension des plantations arboricoles; v) l'amélioration de la conduite des troupeaux et de la santé animale; et vi) l'appui à la labellisation des produits de terroir de la zone.

4.2. Composante B: Promotion des initiatives économiques locales et de l'emploi.

Elle consiste en la mise en œuvre d'actions visant à promouvoir les initiatives économiques locales pour les jeunes et les femmes en les appuyant et en les accompagnant pour le montage de petits et moyens projets, l'obtention des financements nécessaires et l'assistance dans la conduite de ces projets. Les principales activités de la composante consistent en ce qui suit: i) la réalisation d'études sur les filières agricoles et

non-agricoles porteuses; ii) la formation des promoteurs d'AGR et de PME; et iii) l'appui à ces promoteurs pour faciliter leur accès aux financements nécessaires auprès des institutions de financement, ainsi que leur accompagnement pour la conduite de leurs projets et la commercialisation de leurs produits.

4.3. Composante C: Appui institutionnel.

Elle consiste à renforcer les capacités des organisations de base des bénéficiaires pour les aider à prendre en charge leur auto-développement et des structures des principales agences d'exécution du Programme pour en assurer une gestion et une coordination efficaces et efficientes. Les principales activités de la composante consistent en ce qui suit: i) la formation des membres des conseils d'administration des groupements de développement agricole et de leurs employés; ii) la dotation de ces organisations en moyens (locaux communautaires, équipements pour la valorisation des produits de la zone et moyens de travail); iii) le recrutement de ressources humaines pour l'appui aux structures de pilotage du Programme et leur dotation en moyens logistiques; et iv) l'élaboration et la mise en œuvre d'une stratégie de communication autour des réalisations du Programme.

II. Dispositions relatives à l'exécution

A. ORGANISATION ET GESTION

5. L'Agent principal du Programme

5.1. Désignation. Le Ministère de l'Agriculture, en sa qualité d'Agent principal du Programme, assume l'entière responsabilité de l'exécution du Programme à travers les Commissariats régionaux de développement agricole (« CRDA ») de Tataouine et le de Kébili, la coordination budgétaire d'ensemble étant assurée par la Direction générale du financement, de l'investissement et des organismes professionnels au sein du Ministère de l'Agriculture de l'Emprunteur ("DGFIOP"). À cet effet, une cellule restreinte de coordination du Programme sera maintenue au sein de la DGFIOP pendant l'exécution du Programme.

5.2. Responsabilités. L'Agent principal du Programme assurera la coordination au niveau national du Programme et sera responsable de la consolidation de toute information concernant le Programme des deux Gouvernorats impliqués dans le Programme. En outre, il assurera le secrétariat et coordonnera les missions de supervision du Programme.

6. Coordination du Programme

6.1. Comité national de coordination (« CNC »). Le CNC sera chargé de la supervision générale du Programme. Le CNC sera présidé par le Ministre de l'Agriculture ou son représentant et sera composé de la DGFIOP qui assume le secrétariat et les représentants des directions centrales de l'Agent principal du Programme, des deux CRDA et Unités de Pilotage du Programme (« UPP »), du ministère des Finances, du ministère de l'Investissement et de la Coopération internationale et du ministère du Développement régional et de la Planification de l'Emprunteur, la Banque Centrale de Tunisie (« BCT ») et toutes autres parties jugées utiles. Le CNC se réunira au moins une fois par an pour l'analyse, l'approbation du bilan d'activité annuel du Programme et l'examen du programme de travail et budget annuels (« PTBA »).

6.2. Comités techniques de coordination (« CTC »). Le niveau de concertation régional sera assuré dans chaque Gouvernorat par un CTC établi par décision du Gouverneur. Chaque CTC sera présidé par le CRDA du Gouvernorat concerné et sera composé par les

chefs des cellules territoriales de vulgarisation, les divisions et arrondissements techniques et les partenaires régionaux concernés. Le CTC se réunit au moins une fois par trimestre et aura pour tâches essentielles d'assurer: (i) la négociation/validation des propositions techniques des plans de développement participatif (« PDP ») et des Contrats-programme annuels (« CPA »); (ii) l'examen et l'adoption du PTBA; (iii) le suivi périodique des réalisations des activités du Programme et de la mise en œuvre des conventions de partenariat avec les autres services techniques régionaux; (iv) l'examen et la résolution des problèmes techniques rencontrés lors de la mise en œuvre; et (v) l'intégration des diverses interventions et la complémentarité des investissements et programmes ordinaires des arrondissements en vue d'une meilleure rationalisation et d'une minimisation des coûts d'intervention et d'encadrement.

6.3. Comité interrégional de coordination (« CIC »). Le CIC sera constitué par décision ministériel de l'Agent principal du Programme et assurera la coordination entre les deux Gouvernorats de Tataouine et de Kébili. Il sera composé des deux UPP constituées dans les deux CRDA, des divisions et arrondissements techniques des deux CRDA et de représentants des organisations des agriculteurs. Il se réunira semestriellement et alternativement à Tataouine et à Kébili, sous la présidence alternée des deux CRDA et aura pour tâches essentielles d'assurer: (i) la coordination de la planification et de l'approche d'intervention du Programme; (ii) la coordination et la synergie avec d'autres projets et programmes similaires, en particulier au niveau des deux CRDA; (iii) l'identification et la mise en œuvre des stratégies de communication; (iv) l'échange et le partage des expériences et la dissémination des bonnes pratiques; (v) la coordination de la préparation des études technique et socio-économiques communes entre les deux UPP; (vi) l'identification des opportunités de partenariat entre les organisations socioprofessionnelles et les organisations féminines des deux régions; et (vii) l'organisation et la coordination des différentes missions de suivi, de supervision et d'évaluation du Programme en étroite concertation avec les structures spécialisées et les UPP.

6.4. Comité local de coordination (« CLC »). Un CLC sera constitué au niveau de chacune des neuf Délégations dans la zone du Programme. Chaque CLC sera présidé par le Délégué et composé du personnel technique des cellules territoriales de vulgarisation (« CTV »), des présidents des conseils d'administration des Groupement de développement agricole (« GDA »), des présidents des conseils de gestion des terres collectives, des représentants de la société civile et d'un représentant de l'UPP concernée. Les CLC se réuniront au moins une fois par trimestre et auront pour tâches essentielles d'assurer: (i) la coordination des missions d'actualisation des PDP, des Cellules de planification (« CP ») et de l'agrégation par délégation; (ii) la coordination de la mise en œuvre et le suivi des réalisations des activités du Programme sur terrain; (iii) l'appui des organisations socio-professionnelles sur le terrain; et (iv) l'examen et la résolution des problèmes techniques et socio-économiques rencontrés lors de la mise en œuvre du Programme au niveau local.

7. Structures de gestion du Programme

7.1. Au niveau central

La DGFIOP du ministère de l'Agriculture, assurera la gestion globale et le pilotage du Programme au niveau central. Cette gestion sera assurée spécifiquement par l'Unité centrale de coordination (« UCC ») qui est une direction créée au sein de la DGFIOP pour la coordination de tous les projets et programmes cofinancés par les différents bailleurs de fonds. L'UCC sera responsable: (i) du contrôle des procédures de passation des marchés; (ii) de la gestion des comptes désignés; (iii) de la gestion du système de suivi-évaluation au niveau national, incluant les sauvegardes; (iv) de la préparation du programme consolidé de travail et du budget annuel; et (v) de la consolidation des rapports d'activités et des rapports financiers. Le coordinateur de l'UCC au rang de sous-

Directeur sera assisté par deux cadres, l'un pour la programmation, la budgétisation et la passation de marchés et l'autre pour la gestion administrative et l'établissement des rapports financiers et de suivi-évaluation.

7.2. Au niveau régional

Les deux Commissariats régionaux de développement agricole (« CRDA ») de Tataouine et de Kébili auront la responsabilité de gestion du Programme au niveau régional. Une Unité de Pilotage du Programme (« UPP ») sera mise en place au sein de chacun des deux CRDA. Les UPP assureront les fonctions de coordination, de planification, de programmation, de facilitation et de suivi-évaluation au niveau régional. La mise en œuvre des composantes du Programme sera assurée par les différents arrondissements techniques des CRDA et des autres partenaires régionaux. Chaque UPP sera dirigée par un Coordonnateur désigné par l'Agent principal du Programme (les « Coordonnateurs du Programme ») et sera appuyée par six cellules: une cellule de planification, une cellule de communication, une cellule de promotion des initiatives économiques locales, une cellule de suivi-évaluation, une cellule financière et une cellule pour la coordination des parcours collectifs. Ces cellules seront dotées de personnel nécessaire pour accomplir leurs missions dans de bonnes conditions.

7.2.1 *La cellule de planification (« CP »)*

La CP assurera, en collaboration avec les arrondissements concernés, la coordination d'ensemble des composantes du Programme, la préparation et la conduite de la démarche de planification participative au niveau local et la gestion de l'assistance technique et méthodologique qui appuiera cette démarche. Elle assurera également la consolidation des contrats-programmes annuels dans un PTBA. La CP aura également à assurer le pilotage des activités de formation du personnel et des membres des GDA ainsi que la formation des bénéficiaires des AGR et des jeunes promoteurs de PME. À Tataouine, la CP emploiera notamment, deux facilitateurs, cadres hautement qualifiés chargés de conduire la démarche participative, dont un sociologue, et un cadre responsable de l'organisation et du pilotage des activités de formation. À Kébili, la CP emploiera un seul cadre expérimenté en animation et organisation de la formation.

7.2.2 *La cellule de communication (« CC »)*

La CC aura comme mission principale, la vulgarisation de l'approche du Programme, la diffusion des acquis et des réalisations, le captage et la diffusion du savoir généré par le Programme. Aussi bien à Tataouine qu'à Kébili, la CC emploiera au moins un cadre hautement qualifié dans le domaine de la communication. Le cadre travaillera en étroite collaboration avec tous les opérateurs et bénéficiaires du Programme.

7.2.3 *La cellule de promotion des initiatives économiques (« CPIE »)*

La CPIE assurera les fonctions d'animation auprès des populations, des jeunes et des femmes et l'appui à l'émergence d'activités génératrices de revenus et de PME. La CPIE sera composée de deux sous-cellules: (i) la sous-cellule d'appui à la petite entreprise rurale (« CAPER ») qui jouera un rôle d'interface et de liaison entre les promoteurs appuyés par le Programme et les institutions publiques existantes (Agence nationale pour l'emploi et le travail indépendant, Office de développement du Sud) et aura principalement pour objectif de faciliter l'accès des promoteurs à la formation, aux services de l'ODS et des bureaux d'études, au crédit auprès des banques et autres bailleurs de fonds et Programmes de subvention et de financement de la petite et moyenne entreprise (Banque tunisienne de solidarité, Fonds national de promotion de l'artisanat, Banque de financement des petites et moyennes entreprises, Banque nationale agricole, associations locales de développement, etc.) et l'appui-conseil aux petits entrepreneurs au-delà de la phase d'investissement dans le but de pérenniser et

de développer leurs activités. À Tataouine, le personnel de la cellule sera composé d'un cadre spécialisé en appui au secteur privé et à la petite entreprise qui opérera avec l'appui du spécialiste initiatives privées de l'assistance technique; et (ii) la sous-cellule d'animation des femmes et des jeunes (« CAFEJ ») qui assurera la diffusion auprès de ces groupes-cibles au sein de la population, des informations concernant les activités de formation professionnelle et les opportunités d'activités génératrices de revenus, veillera à ce qu'ils trouvent leur expression au sein des organismes représentatifs des populations, les aidera à s'organiser en groupes d'intérêt et autres modalités utiles à la poursuite de leurs intérêts communs. En collaboration avec la CAPER, la CAFEJ veillera à faciliter l'accès des bénéficiaires du Programme au crédit et l'accès à l'appui et à l'assistance technique et de gestion dont ils auraient besoin en vue de la diversification de leurs sources de revenu. À Tataouine, la CAFEJ sera coordonnée par un cadre féminin préparé aux fonctions d'animation et d'appui à la population. A Kébili, les deux sous-cellules seront coordonnées par un cadre expérimenté en micro-finance.

7.2.4 La cellule de suivi-évaluation (« CSE »)

La CSE définira, en collaboration avec les unités opérationnelles et de planification, les indicateurs de suivi des réalisations et d'impact. La CSE réunira les informations provenant des arrondissements et autres unités opérationnelles sur les réalisations et leur premier impact, et analysera, avec leur concours et notamment en collaboration avec l'unité du système d'information géographique (« SIG ») du CRDA les données numériques, cartographiques et qualitatives du suivi technique et du suivi orienté vers l'impact. La CSE gèrera pour le compte du Programme le processus de suivi participatif avec la population. La CSE gèrera les banques de données cartographiques et numériques du Programme. La CSE collectera les informations et produira les documents de suivi que le Programme doit fournir à l'UCC, aux administrations régionales et centrales et aux bailleurs de fonds. La CSE emploiera dans chacune des UPP un responsable du suivi-évaluation de niveau ingénieur et un technicien en bases de données et SIG.

7.2.5 La cellule financière (« CF »)

La CF assurera la passation des marchés, le contrôle et le suivi des demandes de remboursement, le contrôle et le suivi administratif des conventions passées avec les organisations de base et avec les partenaires. La CF assurera aussi la tenue de la comptabilité générale, la comptabilité analytique et la comptabilité budgétaire du Programme, le respect des procédures administratives, comptables et financières et la régularité des opérations de gestion. Cette cellule fera son travail avec l'appui du service financier du CRDA. La CF emploiera un contrôleur financier assisté d'un comptable pour Tataouine et un seul cadre financier pour l'UPP de Kébili.

7.2.6 La cellule des parcours collectifs (« CPC »).

La CPC, assurera, au niveau de chacune des deux UPP, la coordination et le suivi de toutes les activités à entreprendre dans les parcours collectifs et privés. Au moins un cadre expérimenté dans le domaine de la gestion des parcours sera mis en place au niveau de chaque UPP.

7.3. Au niveau local

Au niveau local, un coordinateur local sera placé au niveau des sept cellules territoriales de vulgarisation (« CTV ») à Tataouine pour constituer les cellules locales d'exécution du Programme (« CLE »). Les CLE auront à animer et à mettre en œuvre toutes les activités du Programme qui seront identifiées au niveau des PDP des différentes UST relevant de chaque Délégation. Pour le cas de Kébili, l'UPP est installée au niveau de la Délégation de

Douz Nord et plus précisément au siège de la CTV. L'UPP, vu sa proximité, cumule la mission de l'UPP et la mission du CLE.

B. EXECUTION DU PROGRAMME

8. Démarche. Toutes les actions du Programme seront conçues et exécutées dans le cadre de conventions de partenariat entre d'une part, le Programme (à travers les deux CRDA de Tataouine et de Kébili) et d'autre part, des institutions publiques, semi-publiques et privées et les organisations socio-professionnelles des bénéficiaires. L'Agent principal du Programme s'engage à veiller à ce que les conventions de partenariat soient signées avec les partenaires concernés par la mise en œuvre du Programme dans les meilleurs délais suivant la date d'entrée en vigueur de l'accord de financement.

9. Mise en œuvre. Le Programme, à travers les Directeurs généraux des CRDA de Kébili et de Tataouine, sous-traitera l'exécution des activités du Programme à des prestataires de services relevant du secteur associatif, public et privé. Les Directeurs généraux du CRDA de Kébili et de Tataouine établiront des cahiers de charges et signeront des contrats de performance avec les prestataires de services en précisant les activités à mener, les résultats attendus, les obligations et les droits de chaque partie, les délais d'exécution, les échéances pour soumettre les rapports et les indicateurs de suivi évaluation. Les prestataires principaux seront les opérateurs privés (entreprises de travaux, bureaux d'études, consultants indépendants), les prestataires publics et les prestataires issus du mouvement associatif, soit les Organisations non gouvernementales et les associations locales.

10. Manuel de procédures. Les modalités de mise en œuvre du Programme sont détaillées dans le Manuel de procédures établi à cet effet.

11. Phasage du Programme. Le Programme sera mis en œuvre en trois phases successives:

i) Phase 1. La phase 1, qui correspondra à la première année, consistera à acquérir les moyens de travail, à réaliser les études de base et à préparer les dossiers d'appel d'offres nécessaires pour la réalisation des travaux, au renforcement des organisations professionnelles des bénéficiaires du projet, à la formation des promoteurs des petits projets au titre de la création d'activités génératrices de revenus et de petites entreprises et à leur accompagnement pour le montage de leur projet et l'élaboration des dossiers de financement de ces projets.

ii) Phase 2. La phase deux, qui s'échelonne sur les quatre années suivantes, consistera à réaliser les travaux prévus et à mettre en place les petits projets. À la fin de la troisième année se tiendra la revue à mi-parcours qui évaluera le niveau et la qualité des réalisations et de l'organisation du Programme et fera les recommandations nécessaires. L'UPP préparera son désengagement (stratégie de sortie) en consolidant les acquis du Programme et en préparant les organisations de bénéficiaires à se prendre en charge pour assurer la durabilité des investissements réalisés. La stratégie de sortie précisera, entre autres: (i) les mesures nécessaires pour le transfert de compétences de l'UPP aux principaux services publics concernés, notamment ceux relevant des CRDA ; (ii) les mesures nécessaires pour l'évaluation des impacts du Programme après son achèvement; et (iii) les compétences additionnelles nécessaires aux structures précitées pour continuer à appuyer le développement de la zone après l'achèvement du Programme, ainsi que les mesures à prendre pour assurer la disponibilité de ces compétences.

iii) Phase 3. La phase 3, d'une durée d'une année, sera consacrée à l'achèvement des investissements engagés pendant la phase 2 et à la mise en œuvre de la stratégie de sortie proprement dite.

12. Suivi et Évaluation. Le Programme établira, dans un délai raisonnable ne dépassant pas une année à compter de l'entrée en vigueur du Programme, un système de suivi et évaluation (« S&E ») performant, conforme aux exigences de S&E du Ministère de l'Agriculture et aux systèmes de gestion des résultats fondés sur l'impact (« SYGRI ») du FIDA, et contribuant au système de S&E et de gestion des savoirs et des connaissances déjà mis en place en Tunisie par l'ensemble des projets/programmes en cours.

Le suivi-évaluation (S&E) au niveau du Programme sera assuré par la Cellule de suivi-évaluation au sein de l'UPP à Tataouine, et par l'UPP de Kébili. Les rapports de suivi provenant des deux Gouvernorats seront consolidés par la DGFIOP. Les outils, les méthodes, les moyens et le fonctionnement du système de S&E seront décrits dans le Manuel de procédures du Programme.

Le système sera fondé sur:

- a) un *suivi interne permanent*, pour suivre la mise en œuvre du cadre logique du Programme, des activités prévues aux PTBA et l'atteinte des résultats attendus. Il constitue une responsabilité première de l'Agent principal du Programme, des Directeurs généraux des CRDA de Kébili et de Tataouine, des UPP, des bénéficiaires directs et des prestataires de services exécutant les activités;
- b) des *évaluations internes périodiques* qui sont de la responsabilité de la Cellule de suivi-évaluation au sein des UPP à Tataouine et à Kébili, des bénéficiaires à travers l'organisation d'ateliers de S&E participatifs et d'enquêtes annuelles menées dans le cadre du réseau des observatoires existants;
- c) des *missions de supervision et de suivi* mandatées par le FIDA et le Ministère de l'Agriculture et auxquelles pourront participer les représentants de la coopération espagnole et auxquelles participeront les autres ministères concernés; et
- d) des *évaluations externes périodiques* ainsi que des enquêtes de référence menées au début du Programme, des études d'impacts socio-économiques, une revue à mi-parcours et en fin de Programme, et des évaluations thématiques ponctuelles suivant les besoins identifiés par le Programme et les missions de supervision directes.

Annexe 2*Tableau d'affectation des fonds*

1. *Affectation du produit des prêts et du don.* Le tableau ci-dessous indique les catégories de dépenses admissibles à un financement sur le produit des prêts et du don ainsi que le montant des prêts et du don affecté à chaque catégorie et la répartition en pourcentage des dépenses à financer pour chacun des postes des différentes catégories:

Catégorie	Montant alloué au titre du prêt du Fonds (exprimé en DTS)	Montant alloué au titre du prêt du Fonds fiduciaire (exprimé en EURO)	Montant alloué au titre du don (exprimé en DTS)	Pourcentage des dépenses autorisées à financer*
I. Génie civil	3 100 000	10 680 000		100%
II. Équipements, Matériel et Moyens de transport	1 750 000	260 000	75 000	100%
III. Assistance technique, Études et Formation	1 540 000	220 000	215 000	100%
Non alloué	700 000	1 240 000	30 000	
TOTAL	7 090 000	12 400 000	320 000	

*pourcentage net des impôts, taxes et contributions de l'Emprunteur et des bénéficiaires.

Annexe 3

Clauses particulières

Conformément aux dispositions de la section 12.01 a) xxiii) des Conditions générales, le Fonds peut suspendre, en totalité ou en partie, le droit de l'Emprunteur de solliciter des retraits du compte désigné du prêt du Fonds, du compte désigné du prêt du Fonds fiduciaire et du compte désigné du don si l'Emprunteur n'a pas respecté l'une quelconque des clauses énoncées ci-dessous, et si le FIDA a établi que ladite défaillance a eu, ou risque d'avoir, un effet préjudiciable important sur le Programme:

1. *Recrutement et affectation du personnel.* La sélection des cadres du Programme se fera soit par recrutement par voie d'appel d'offres national publié selon les procédures en vigueur de l'Emprunteur, soit par affectation de cadres du ministère de l'Agriculture. Le recrutement des cadres principaux du Projet, soit les Coordinateurs du Programme, soit le personnel de l'Unité de pilotage du Programme, et le cas échéant, leur mutation, seront décidés en accord avec le Fonds. Le recrutement, l'évaluation annuelle des performances et la gestion du personnel du Programme seront soumis aux procédures en vigueur sur le territoire de l'Emprunteur.

2. *Égalité.* Toute discrimination fondée sur le sexe, l'âge, l'appartenance ethnique ou religieuse ne sera pas admissible lors du recrutement du personnel du Programme, conformément aux lois en vigueur sur le territoire de l'Emprunteur. Cependant, l'Emprunteur s'engage, à compétence égale, à privilégier les candidatures de femmes dans le cadre du Programme.

Cadre logique

DESCRIPTION DU PROGRAMME	INDICATEURS OBJECTIVEMENT VÉRIFIABLES	BASELINE	SOURCES DE VÉRIFICATION	HYPOTHESES (H) ET RISQUES (R)
Objectif général du Programme				
Dans le cadre de la politique nationale de développement local et de la stratégie d'intervention du FIDA en Tunisie, le Programme contribue à l'amélioration des conditions de vie et à la réduction de la pauvreté de la population rurale dans la zone d'intervention.	<ul style="list-style-type: none"> - L'indice d'accumulation du capital a augmenté chez 2 600 ménages au moins (20% du groupe cible). - La prévalence de la malnutrition chez les enfants (par genre) est réduite à: <ul style="list-style-type: none"> o 5% pour le retard de croissance o 1% pour l'insuffisance de poids o 1,5% pour la malnutrition aigue - Le nombre d'emplois générés en équivalents-emplois permanents par le Programme est de 2 260 emplois. 	10% 2% 3% 1 326	<ul style="list-style-type: none"> - Enquête SYGRI - Statistiques nationales 	Les politiques de développement agricole et de lutte contre la pauvreté et l'inégalité interrégionale sont stables.
Objectifs de développement				
La gestion et la productivité des systèmes de production, pluviale et irriguée, et des filières associées sont améliorées.	<ul style="list-style-type: none"> - L'état écologique des parcours est amélioré (niveau de dégradation des parcours ramené à 50%). - La productivité fourragère moyenne des parcours améliorés est augmentée à 70 UF/ha/an. - La marge brute moyenne de l'exploitation agricole en irriguée de la zone du Programme a augmenté de 20% (6 000 DT/ha/an). 	60% 20 UF/ha/an 5 000 DT/ha/an	<ul style="list-style-type: none"> - Enquêtes à mi-parcours, et à l'achèvement du Programme - Statistiques nationales - Enquêtes spécifiques - Suivi de l'état des parcours - Rapports d'activité du Programme 	Les services techniques des CRDA et les UPP disposent des moyens humains et matériels nécessaires.
Les possibilités de diversification des revenus et des emplois des catégories défavorisées (jeunes et femmes) sont améliorées.	<ul style="list-style-type: none"> - Le revenu moyen/pers (par genre) généré par les AGR est au moins équivalent au SMAG (3 500 DT/an). - Le revenu moyen/pers (par genre) généré par les PME est au moins équivalent à trois fois le SMAG (11 500 DT/an). 	2 400 DT/an/AGR 7 000 DT/an/PME		Les financements nécessaires sont mis à la disposition des bénéficiaires.
L'auto-développement des zones d'intervention est pris en charge par les communautés concernées.	<ul style="list-style-type: none"> - Au moins 80% des organisations de base créées sont opérationnelles/fonctionnelles et viables. 	43%		La coopération et la complémentarité entre les organisations de base partenaires est effective et institutionnalisée.
Résultats du projet				
Composante A: Aménagements agricoles et sylvo-pastoraux				
Les parcours collectifs et privés sont aménagés de façon durable.	<ul style="list-style-type: none"> - 161 000 ha de parcours sont aménagés et bien gérés. - 52 ombrières sont installées. - 16 forages et puits sont équipés et 15 puits de surface sont approfondis. - 1 400 ml de nouveaux forages créées. - 10 citernes publiques sont construites. - 600 éleveurs sont formés (par genre). 		<ul style="list-style-type: none"> - Rapport d'activité du Programme - Rapports de supervision du Programme - Rapports d'examen à mi-parcours et d'achèvement 	La discipline de mise en repos, d'exploitation et de gestion des parcours est respectée.

DESCRIPTION DU PROGRAMME	INDICATEURS OBJECTIVEMENT VÉRIFIABLES	BASELINE	SOURCES DE VÉRIFICATION	HYPOTHESES (H) ET RISQUES (R)
<p>Les périmètres irrigués créés et/ou réhabilités sont exploités.</p> <p>Les infrastructures de base et de protection jouent leurs rôles de désenclavement et de protection.</p>	<ul style="list-style-type: none"> - 500 ha de PI sont aménagés et exploités à un taux de 70% au moins. - 1 150 ha sont équipés en économie d'eau. - 700 ha de cultures fourragères et autres cultures résistantes à la salinité sont installés. - 1 200 ha de plantations arboricoles sont installés. - 600 agriculteurs sont formés (par genre). - Taux d'adoption par les agriculteurs de cultures adaptées. - 1 100 ha sont aménagés par des travaux de CES et d'épandage d'eaux de crues. - Taux de réduction de l'ensablement. - Taux de salinité. - 218 km de pistes agricoles sont aménagés et entretenus. - 4 projets d'eau potable sont réalisés. - 30 km de réseau électrique MT pour puits de surface et forages sont réalisés. - Les pistes et les ouvrages réalisés sont protégés par 110 km de brise-vents. 			<p>Les ressources en eau, en quantité et en qualité, sont disponibles.</p> <p>Les infrastructures de base sont bien entretenues.</p>
Composante B: Promotion des initiatives économiques locales et de l'emploi				
<p>Les financements pour AGR et PME sont mobilisés par les institutions de financement.</p> <p>Les AGR et PME créées sont viables.</p> <p>Les institutions de financement des AGR et PME sont plus performantes.</p>	<ul style="list-style-type: none"> - Au moins 70% des projets d'AGR et de PME étudiés sont financés par la BTS et par les associations de microcrédit. - Au moins 70% des AGR et 75% des PME sont viables (par genre). - Montant des prêts accordés par la BTS et par les ACM (par genre). - Portefeuille à risque de la BTS et des ACM 	<p>33%</p> <p>27%</p>	<ul style="list-style-type: none"> - Rapports d'activité - Rapports de supervision - Rapports d'examen à mi-parcours et d'achèvement - Rapport annuel BTS et ACM 	<p>Les études de filières ont identifié les créneaux les plus porteurs et des marchés garantis pour les produits concernés.</p> <p>Le financement des AGR et des PME est assuré par les institutions de microfinance.</p>
Composante C: Appui institutionnel				
<p>Les organisations de base sont formées et appuyées.</p> <p>Le programme d'appui et de renforcement des effectifs et des compétences est réalisé.</p> <p>Le Programme est, dans son ensemble, bien géré.</p>	<ul style="list-style-type: none"> - Les membres des conseils d'administration de 29 GDA sont formés. - Au moins 90% de l'assistance technique prévue est mobilisée. - 350 jours de formation des cadres de l'administration sont réalisés (par genre). - 100% du personnel prévu est mobilisé. - Le système de suivi-évaluation du programme est fonctionnel. - Au moins 50% et 95% des fonds sont décaissés respectivement à mi-parcours et au terme du programme. 	<ul style="list-style-type: none"> - Rapports d'activités 	<ul style="list-style-type: none"> - Rapports d'activité du Programme - Rapports de supervision du Programme - Rapports d'examen à mi-parcours et d'achèvement 	<p>Les mécanismes de planification, de gestion et de coordination prévus sont bien suivis et le manuel de procédures de mise en œuvre du programme est appliqué.</p>